وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

سلسلة محاضرات مقياس الحكم الراشد و اخلاقيات المهنة

طلبة السنة الثالثة اعلام و اتصال (مقياس مشترك)

مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو

المحاضرة السابعة: أسباب الفساد

لتصنيف الفساد هناك معايير و تصنيفات عديدة من بينها نعتمد معيارين و هما :

المعيار الأول و هو التصنيفات الكلية : حسب الأستاذ شيخي الذي يرى ان أسباب الفساد تكون كما يلي :

أسباب سياسية:

يري أنصار التفسير السياسي لظاهرة الفساد الإداري أنّ محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين وشيوع الولاءات الحزبية وحماية المفسدين، والتساهل في محاسبتهم، وغياب الأنظمة الرقابية، من شأنه أن يدفع إلى بروز حالات الفساد الإداري وظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع.

أسباب هيكلية:

يؤكد المتبنون لهذا التوجه على أنّ أسباب الفساد الإداري ما هو إلاّ نتيجة لوجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة والتي لا تتناسب ولا تتوازن مع قيم وطموحات الأفراد ولا تستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم التوافق بين الجهاز الإداري المعني وأولئك الأفراد مما يجعلهم يلجأون إلى الاعتماد على مسالك أخرى تنطوي تحت مفهوم الفساد لتجاوز محدودية الهياكل القديمة وتحقيق مصالح ذاتية على حساب أهداف ومصالح الجهاز الإداري المعني.

أسباب قيمية:

يرى هذا التوجه بانّ الفساد الإداري ما هو إلاّ نتيجة لانهيار النظام القيمي للأفراد

أسباب اقتصادية:

يبين مؤيدو هذا التوجه بأنّ الفساد الإداري ما هو إلاّ نتيجة لعدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل إضافة إلى ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح الرواتب والأجور، مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع ما يؤدي إلى بروز سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة.

أسباب إدارية:

أما أنصار التفسير الإداري فيرون أنّ أسباب الفساد الإداري تعزى إلى البيئة الإدارية، فكلما اتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي والثقافة كلما كانت أكثر حصانة أمام مظاهر الفساد الإداري، وبالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي الثقافي أو عدمه كلما أدي ذلك إلى بروز حالات فساد إداري متمثلة بضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها وسوء اختيار العاملين وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات وعدم وضوح التعليمات.

مما سبق يمكن القول أنّ أسباب ظاهرة الفساد الإداري تتعدد وتتباين وفقا لطبيعة الفرد والمنظمة والبيئة والمجتمع وبالتالي يختلف تأثيرها ويتباين في مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى

- وهناك من يصنف أسباب تفشي الفساد الاداري و المالي إلى:

أ. أسباب تربوية وسلوكية

عدم غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في نفس الفرد منذ الصغر

ب. أسباب اقتصادية

عدم اكتفاء الموظف من مورده المادي لإشباع احتياجاته

ج. أسباب سياسية

عدم الاستقرار السياسي في الدولة يهيء ظروف تواجد الفساد،

وبالتالي غياب المحاسبة و المساءلة.

د. أسباب قانونية

عدم وضوح القوانين واللوائح المنظمة للعمل أو قصورها و غموضها الأمر الذي يؤدي بالموظف إلى تفسيرها بصورة تتعارض مع المصلحة التي وضعت من أجلها.

وهناك من يقسم الأسباب إلى أسباب متعلقة بالجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئة:

1 .العوامل الشخصية: تشير الكثير من الدراسات بأنه هناك علاقة بين بعض خصائص الأفراد وممارساتهم الإدارية الفاسدة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

-العمر: إن حاجات الموظف الشاب كثيرة وموارده قليلة، ولكونه موظفا جديدا وحديث التعيين قد تكون سببا وراء ممارسات إدارية فاسدة.

-مدة الخدمة: فقد يكون كبار الموظفين ممن تكون مدة خدمتهم طويلة على معرفة تامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة ويساعد هذا الأمر على ارتكابها، وقد يكون الموظف حديث الخدمة أكثر ميلا لممارسة حالات الفساد الإداري بسبب تأثره السريع

بزملائه في العمل غير التزيهين.

-المستوى الدراسي: إن تأكيد علاقة ممارسات الفساد الإداري بالمستوى الدراسي والتحصيل العلمي ربما تختلف باختلاف المجتمعات، فالمجتمعات التي يسهل فيها الحصول على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية وعادلة يكون أفراد ها أكثر ميلا لممارسة الفساد الإداري، عكس المجتمعات التي يكون نظامها التعليمي كفؤ وقائم على أسس علمية يكون فيه نظام الخدمة المدنية ذو جدية ودقة في عمليات التوظيف فانه يحول دون وصول أناس غير أكفاء إلى الوظائف الحكومية وبالتالي تقل عمليات الفساد الإداري.

-الجنس: عادة الرجال الموظفين يميلون أكثر لممارسة حالات الفساد الإداري من النساء، بسبب تكوينهم النفسي وسرعة تأثرهم بما يحيط بهم من عاملين.

2-العوامل المؤسسية والتنظيمية: تتعدد الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تقف وراء الممارسات الإدارية الفاسدة، فاغلب هذه الأبعاد المؤسسية والتنظيمية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث تجعل منه سلوكا منحرفا أو منضبطا، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل كما يلي:

-ثقافة المنظمة: إن عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وايجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية، قد يكون سببا لممارسات فاسدة ، كغياب مدونات السلوك للموظفين

-حجم المنظمة: غالبا ما يكون كبر الحجم خصوصا في الإدارات العمومية مرتبطا بوجود ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية، وهذه كلها تؤدي بدورها إلى ممارسات غير قانونية وسلوكيات فساد إداري ومالي لا يمكن السيطرة عليها بسهولة.

-ضعف النظام الرقابي: حيث يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب، فمنظمات الأعمال والإدارات العمومية مدعوة لإعادة النظر باستمرار في نظمها الرقابية وأساليب تقييم الأداء لديها

-طبيعة العمل المؤسسي: إن درجة وضوح العمل وأهداف المؤسسات وشفافية عملها وبساطة الإجراءات له اثر كبير في تقليل حالات الفساد الإداري

-الهياكل التنظيمية وهياكل السلطة: إن عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات (البيروقراطية) يزيد من احتمال ممارسة الفساد الإداري والمالي

البطالة المقنعة: إن وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالا فعلية قد يكون سببا وراء تفنن هؤلاء الموظفين في تعقيد سير المعاملات لغرض الابتزاز والرشوة والوساطة وغيرها.

-عدم الاستقرار الوظيفي: إن شعور الموظف خاصة في الإدارات العليا من أن منصبه هو فرصة يجب أن يستغلها لفترة محددة تجعل منه أكثر ميلا لممارسة حالات فساد إداري لغرض الإثراء وبناء النفوذ وتوطيد العلاقات مع الآخرين على حساب مصلحة المنظمة.

3 . -العوامل البيئية: تعتبر من أهم العوامل التي تقف وراء حالات الفساد الإداري أو تساهم في تعزيزها بسبب كثرتها وتعقدها و تشابكها.وفي ما يلي إشارة إلى هذه العوامل:

-عوامل البيئة السياسية: تتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الاستقرار السياسي، ، ضعف منظمات المجتمع المدني، غياب الحريات و النظام الديمقراطي.

-عوامل البيئة الاقتصادية: بصفة عامة يمكن اعتبار البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار، وشح الموارد واستنزافها وعدم فعالية نظم الرقابة المالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد الإداري والمالي.

-عوامل البيئة الاجتماعية: منها انخفاض مستوى التعليم ، التمسك بالأعراف و التقاليد و التي تجعل من الروابط الأسرية و الإنتماء للعائلة وسيلة لممارسة الضغوط على الموظف ، زيادة عدد السكان.....الخ

-عوامل البيئة القانونية والتشريعية: يمكن أن نلخص أهم منافذ الفساد الإداري ضمن أبعاد هذه البيئة في غموض القوانين ، ضعف الجهاز القضائي.

المعيار الثاني : المعايير الجزئية :

1- أسباب الفساد الاقتصادي:

يُمثّل هذا النوع من الفساد كلّ مخالفة للقواعد والأحكام التي تُنظّم سير العمل الاقتصاديّ في الدولة، وذلك لتحقيق مكاسب ماديّة لمن يُمارسه، ومن أشكاله؛ الكسب الماديّ غير المشروع، والاختلاس والتهرُّب الضريبيّ، وغسيل الأموال، ويقع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والخاص على حدٍّ سواء، إلّا أنّ الموظف في القطاع العام أكثر عرضة للفساد من غيره،

وعليه يُمكن ذكر أسباب الفساد الاقتصاديّ:

- أسباب أخلاقيّة وأيدلوجيّة ودينيّة وشخصيّة، ناتجة عن انحلال النُّخبة وضعف إيمانها الدينيّ أو العقائديّ.
- نوع النظام السائد، سواء كان شموليًّا أم ديمقراطيًّا. تدنّي المستوى المعاشيّ للأفراد ووجود الفقر والبطالة. السياسة النقديّة والماليّة الخاطئة، والمُتمثّلة في سياسة التوسُّع في الإصدار النقديّ، الأمر الذي يؤدّي إلى التضخُّم. عدم مُراعاة السياسات الاقتصاديّة كوسيلة لتحقيق التّوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصاديّة على السكّان.
- تكليف أجهزة الدولة الحكوميّة أو القطاع العام بأعباء ومَهام تتطلّبها التنمية، الأمر الذي يستلزمه منحها صلاحيات واسعة؛ ممّا يؤدّي إلى انتشار الفساد والرشوة.
- ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج. قلّة فرص العمل،
- وزيادة مستويات البطالة والفقر.

2- أ سباب الفساد السياسي :

هو الفساد الذي غالبًا ما تكون دوافعه وأهدافه سياسيّة، من أجل دعم آخرين بطريقة مُخالفة للقانون، ويهدف الفساد السياسيّ إلى الضّغط على فرد أو مجموعة من أجل تغيير سلوكهم في موقف مُعيّن، ويُمكن تعريفه بأنّه ذلك السلوك القائم على التنصّل من الواجبات المتّصلة بالوظيفة العامة، من أجل تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة سياسيّة أو حزبية, ولعلّ من بين أهمّ أسبابه:

- ضعف الإرادة لدى بعض القادة السياسيّين، أو انعدامها في بعض الأحيان لمكافحة الفساد.
- تمتُّع المسؤول الحكوميّ بحريّة واسعة في التصرف ومنحه صلاحيات كثيرة، الأمر الذي يجعله عُرضة لتحقيق مكاسب ماديّة عن طريق قبول الرّشوة من شركات القطاع الخاص أو من المواطنين، نظير تقديم بعض الامتيازات أو الاستثناءات ضعف دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في مُمارسة دورهم في الرقابة وكشف قضايا الفساد. قلة الوعي عند البعض من أبناء

المجتمع، وهذا الأمر يكون واضحًا وقت الانتخابات عندما يقوم البعض بشراء الأصوات الانتخابيّة.

- عدم وجود قوانين رادعة، تمتاز بالوضوح والدقّة في مُلاحقة كلّ مَن تثبت عليه تُهم الفساد في بعض الأحيان، والتقليل من شأن تهم الفساد في أحيان أخرى.
- انعدام الشفافيّة في قضايا الفساد يجعل من الصعب تتبُّع مثل هكذا نوع والقضاء عليها.
- ضعف الجهاز القضائي، وكذلك أجهزة الرقابة.
- ضعف في السلطتين؛ التشريعيّة والقضائيّة.

3- <u>أسباب الفساد الوظيفي :</u>

يُقصد بالفساد الوظيفي: الخروج عن النظم الوظيفية الموضوعة لضمان سير المرفق لتحقيق مكاسب خاصّة، كاستغلال معدّات وأدوات العمل لغير المصلحة العامة، أو منح ترقيات العمل غير القانونية مُقابل مبلغ من المال، ومن أهمّ أسبابه:

- ضعف المنظومة القانونيّة والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، والتّقاعُس عن مُلاحقة الموظف الفاسد، وانخفاض الوعي بمواجهة الفساد. القوانين غير الرادعة للقضايا الفساد، والافتقاد إلى العقوبات المناسبة في حال ثبوت تهمة الفساد.
- ضعف المنظومة القيميّة والأخلاقيّة لدى الفرد نفسه، تدفعه في كثير من الأحيان إلى خيانة وظيفته والسعي إلى قصد الرّبح من ورائها.
- عدم احترام الموظف لمواعيد وأوقات العمل الرسميّة في الحضور والانصراف، هو أيضًا نوع من أنواع الفساد الوظيفيّ.
- الامتناع عن أداء العمل الوظيفيّ والتّراخي فيه، وعدم تحمُّل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة بقصد الحصول على امتيازات ماديّة أو معنويّة.
- الضّعف في الكوادر الإداريّة.

4- <u>أسباب الفساد الأخلاقي :</u>

مجموعة من الانحرافات الأخلاقيّة والسلوكيّة المُتعلّقة بسلوك الموظّف الشخصيّ، كالقيام بأعمال مُخلِّة بالأدب في مكان عمله، وقد يكون التحرُّش الجنسيّ أحد أهم صوره، بحيث يُمارس المسؤول تلك الأعمال عن طريق استغلال سلطته على مرؤوسيه من الخاضعين لسلطته في العمل من الجنس الآخر؛ رغبة منه في الحصول على علاقة خاصة مقابل منحه امتيازات وظيفيّة لا يستحقّها، ولعلّ من أسبابه:

- غياب الوازع الدينيّ والتربية السليمة لدى الشخص، يؤدّي به إلى انتهاج مثل هكذا سلوك لا أخلاقيّ.
- غياب الشفافيّة وعدم وجود رغبة أو إرادة حقيقة في مُلاحقة كلّ مَن تثبت عليه تُهم الفساد الأخلاقيّ، يمنح الفرصة لبعض المنحرفين أخلاقيًّا إلى الاستمرار في هذه الأفعال.
- غياب الدّور التربويّ، والتّراخي في تربية الأبناء وعدم توجيه النّصح والإرشاد لهم.